



## I - مفهوم اقتصاد السوق :

اختلفت التعريفات المطروحة لتحديد مفهوم اقتصاد السوق اختلافًا شديداً وكمثال على هذا الاختلاف نطرح التعريفات التالية :

يرى مايكل واتس بأن اقتصاد السوق بطبيعته لا مركزي ومرن وعملي وقابل للتغيير، والواقع الأساسي في نظام اقتصاد السوق هو أنه ليس في هذا النظام من سلطة مركزية تديره. ولعل من أبرز التعابير المجازية التي تستخدم في وصف اقتصاد السوق هو أن هناك "يدا خفية" تديره، وقد يكون نظام اقتصاد السوق عملياً، ولكنه يركز أيضاً إلى مبدأ أساسي هو مبدأ الحرية الفردية : حرية المستهلك في الاختيار بين منتجات وخدمات متنافسة ؛ وحرية المنتج في أن يبدأ أو يوسع مشروعاً ما ويشاطر آخرين ما يكتنف هذا المشروع من مخاطر أو ما يوفره من مغانم...<sup>(1)</sup>.

أما غيرهارد فيلس فيعتبر أن اقتصاد السوق يعمل وفق قواعد أخرى، فالمنافسة تشكل أساس الدخل العالي للرفاهية المتنامية فهي تفتح فرص النمو والتشغيل، ففي المنافسة الاقتصادية يمكن للجميع أن يكسبوا، وتطبق هذه القاعدة على مستوى كل دولة على حدة، كما تنطبق على المستوى العالمي<sup>(2)</sup>.

وبالنسبة لأديب ميرو فهو يرى أن هذا المصطلح هو الأكثر تداولاً وشيوعاً في الخطاب الموجه الآن لشعوب البلدان النامية وقواها السياسية والاجتماعية وتعبير "اقتصاد السوق" بديلاً و موازياً في نفس الوقت لتعابير مماثلة أو مشابهة ... كان لها شيوع في فترات سابقة أكثر مما هي عليه الآن كتعابير "الاقتصاد الحر"، "الاقتصاد الإمبريالي"، "الاقتصاد الرأسمالي"<sup>(3)</sup>.

في حين يرى الدكتور عمار جفال أن القفزة النوعية التي تحققت نحو الدعوة لاقتصاد السوق كانت منذ انهيار سور برلين، حيث أصبحت في مقدمة الخطاب الاقتصادي والسياسي بشكل مكثف لدرجة يمكن تسميتها بالدغمائية المعاصرة.

أو كما يصفها الكاتب انياسو راموني هي شكل من أشكال العقيدة التي تحجب على المواطن الحر أي تفكير متنوع، تكبته، تعكره وتشله

وتنتهي بكتم أنفاسه في إطار فكر أحادي جديد هو في الحقيقة الترجمة الإيديولوجية على المستوى الكوني لمصالح مجموعة محدودة من القوى الاقتصادية لا سيما مصالح الرأسمال الدولي... وبالنسبة لأهم المبادئ و الصايا الرئيسية لهذه العقيدة فهي تتمثل فيما يلي :

- تخفيض العجز العمومي...

- السوق باعتبارها اليد الخفية التي بإمكانها تصحيح الاختلالات المالية و التي يجب أن تعتمد على مؤشراتنا في توجيهه و تحديد التوجه العام للاقتصاد.

- المنافسة والإنتاجية...

- حرية التبادل...

- عملة قوية تضمن الاستقرار و تحرير السوق...<sup>(4)</sup>.

فالمأمل في تعريف واتس يتضح له أنه أقام تعريفا ذا صبغة تسويقية تطرح الإيجابيات وتخفي السلبيات وهو عكس الوصف الذي تقدم به راموني إذ أنه لا يعترف بأي إيجابية ويطرح جملة من سلبيات اقتصاد السوق.

إن الحكم على هذا الاختلاف يتطلب بحثا متخصصة وطويلة ليس هذا مجالها ولطبيعة المقال فيمكننا أن نخرج من هذا التضارب في المفاهيم المطروحة لاقتصاد السوق بمفهوم محايد - إن جاز التعبير - يبين ما هو متفق عليه ويتجاوز ما هو مختلف عليه فنقول : إن اقتصاد السوق هو خضوع السوق لقوى العرض والطلب ودون تدخل من الدولة أو بحد أدنى من التدخل.

كما نقر أيضا بصعوبة التفريق بين جملة التسميات المشار إليها سابقا ؛ أي الاقتصاد الحر واقتصاد السوق والاقتصاد الرأسمالي لكن على الأقل يمكن تأييد ما ذهب إليه ميرو في تعريفه السابق ، ويمكن القول إن هاته التسميات كان كل واحد منها شائعا لزمان معين وكلها تكرر الفلسفة الحرة التي لم تندثر و هذا بسبب محاولة كل من :

الرأسماليين السلفيين في بعض الدول الرأسمالية المتقدمة ، و المنبهرين بالرأسمالية في بعض دول العالم الثالث ببعثها من جديد وهي الفلسفة نفسها التي يروج لها صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و هيئات المعونة الأجنبية

تحت شعارات تحرير الأسواق، وفتح الأبواب أمام المبادرات الخاصة و تشجيع القطاع الخاص المحلي و الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>(5)</sup>.

نستنتج مما سبق أن أساسيات اقتصاد السوق هي :

- الخصخصة - المنافسة - الاستثمار - الحرية.

و واضح أن هذه الأساسيات لا تفرض طريقة محددة للتحويل نحو اقتصاد السوق، ولكنها تفرض شروطا عامة يجب توفرها قد تختلف باختلاف الواقع الذي سيتم التحويل من خلاله.

وبالنسبة للجزائر فلم يذكر هذا المصطلح في دستور 1989 الذي واكب التفتح الاقتصادي و السياسي، وإنما ذكر في برنامج رئيس الجمهورية الأسبق السيد اليمين زروال أثناء حملته الانتخابية، حيث أشار إلى أن خيارنا لاقتصاد السوق يحرر المبادرات والقدرات الوطنية و يفتح على التبادل العالمي هو خيار لا رجعة فيه، وعليه ينبغي أن يتكفل مسعانا الخارجي بمهمة ترقية إدراك هذا الخيار وفهمه<sup>(6)</sup>.

كما يمكن استلها م بعد هذا المصطلح في نص المادة 37 من دستور الجزائر 1996 و التي تقول على أن حرية التجارة والصناعة مضمونة و تمارس في إطار القانون.

إن غياب المصطلح " اقتصاد السوق " في حد ذاته رغم أن السياسة الاقتصادية الممارسة في الجزائر تبرر ذلك المفهوم وهو ما يطرح شككا ملحاحول وجود رؤية واضحة لمفهوم يراعي الواقع الجزائري رغم أن مصطلح اقتصاد السوق أصبح يتردد بكثرة على الساحة الجزائرية وفي العديد من التصريحات وخطب الاقتصاديين والسياسيين خاصة في فترة التسعينيات. وبالرغم من كل هذا فان ذلك لا ينفي ذلك الشك الملح.

لقد خاضت الجزائر هذه التجربة، إذ أنه ليس من الممكن الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق بسهولة فقد صاحب هذا التحويل جملة من العراقيل و الصعوبات والمخاطر التي كانت ولا زالت تعمل على عرقلة تقدم هذه العملية، ومن ثم عدم المضي قدما في هذا التوجه الجديد وهو ما يجعلنا نتساءل عن واقع هذا التحويل في الجزائر خاصة في ظل غياب رؤية واضحة في هذا المجال.

## II واقع التحول نحو اقتصاد السوق في الجزائر:

لقد تزامنت فترة التحول مع عدة صعوبات أساسية لم تساعد على نجاحه ولعل أهمها:

(1) المديونية: والتي تؤدي إلى إضعاف اقتصاديات الدول وتجعلها تابعة غير منتجة.

(2) البيروقراطية: بمفهومها السلبي أو كما يسميها البعض بالسرطان الإداري الذي يعيق الآلة الإنتاجية.

(3) عدم تقدم السياسات الاستثمارية: والتي من أهم أسبابها في عقد التسعينيات عدم الاستقرار السياسي والأمني وأيضا الشروط القاسية للمؤسسات المالية الدولية خاصة FMI – BIRD.

(4) ضعف الإنتاج المحلي: خاصة في الفترة الممتدة من 1990 إلى 1999 والتي تميزت بتراجع كبير (سلبي) وفي العديد من القطاعات.

(5) عدم عقلانية الخصخصة: وهذا بسبب حداثة التجربة والتعجل في تطبيقها ميدانيا.

(6) تغييب الشعوب: وهي من الأركان المهمة في عدم تقدم الدول والشعوب ولنأخذ كل عنصر على حده بشيء من التفصيل.

♦ **المديونية:** لقد لعبت دورا كبيرا في تكريس التبعية الاقتصادية وبالتالي فإن المديونية كانت عائقا حقيقيا تحول دون الانطلاقة الفعلية للدول النامية والمتخلفة<sup>(7)</sup>.

كما أن الاستدانة من طرف FMI غالبا ما تكون قصيرة المدى مما يؤدي إلى عجز في خدمة الدين ينجر عنه التضخم الذي ازداد في الجزائر خاصة بين الفترة الممتدة من شهر أبريل 1994 إلى مارس 1995 بنسبة 30%<sup>(8)</sup>.

أما عن تزايد المديونية في الجزائر فقد وصلت سنة 1997 إلى 34,5 مليار دولار، وفي سنة 2000 وصلت إلى 38 مليار دولار<sup>(9)</sup>، وقد تراجعت سنة 2003 إلى 26 مليار دولار حسب ما تشير إليه بعض الأوساط الإعلامية بسبب ارتفاع أسعار البترول.

وما يزيد من حدة الآثار السلبية للمديونية وجود ظواهر ثلاث هي كالتالي :

أ) مغالطة الشعوب العربية و إقناعها بأن القروض تؤدي إلى تحقيق التنمية ، رغم جسامه الخطأ في هذا الاعتقاد إلا أن تهافت دول المغرب العربي على مصادر القروض اعتقادا منها أن المشاريع الإنمائية سيكون لها مردود اقتصادي واجتماعي أعلى من الفوائد التي ستترتب عنها ، وهي الفكرة التي روج لها خبراء الاقتصاد الغربيين خاصة مع بداية السبعينات حيث أكدوا على أهمية القروض الخارجية وما يمكن أن تلعبه في تحقيق التنمية وفي التغلب على ما يعرف بحلقة الفقر المفرغة. سبب هذا الترويج الغربي هو في الحقيقة ناتج عن حاجة البنوك الغربية للإقراض. وقد تزامنت هذه الوضعية مع رغبة البلدان المتخلفة - ومنها بلدان المغرب العربي - في تحقيق التنمية ، ورسما خططا تنموية طموحة عجزت عن تمويلها من المدخرات المحلية وبالتالي لجأت إلى الاقتراض الخارجي<sup>(10)</sup> .

ب) تهريب الأموال أو تبييضها في الخارج ، لقد أصبحت هذه الظاهرة من أهم المواضيع التي تجلب الانتباه ، إذ أن تهريب الأموال أو تبييضها ينخر اقتصاد الدول ، حيث أن نداء الدعوة إلى اليقظة في مواجهة الجريمة الدولية الذي صاغه السيناتور جون كيري بعنوان الحرب الجديدة "THE NEW WAR" دليل قاطع على ذلك حيث يقول بأنه يتعين على جميع الدول في العالم أن تتفق على نظام منسق من القوانين و نظام محكم لتوقيع العقوبات ، وهذا لعلاج مشكلة الصفقات المالية المشبوهة<sup>(11)</sup> . نفس الاهتمام نجده في الصحف الأمريكية الكبرى في فبراير 1998 في خطاب مفتوح موجه للكونغرس وقعه 139 من الشخصيات الهامة من بينهم رؤساء جمهوريات سابقون ، ووزراء خارجية وأعضاء مجلس وزراء ، ومستشارو أمن قومي ، وأعضاء في مجلس الشيوخ ، ومديروا شركات كبرى ، يدعون إلى العمل بدأب وإصرار من أجل مزيد من الشفافية المالية في النظام العالمي<sup>(12)</sup> .

وما يؤكد خطورة هذه الظاهرة هو تقديرات البنك الدولي التي يقر فيها بأنه ما يقرب 40% من ثروات إفريقيا المتراكمة التي يمكن أن تساهم في سد الاحتياجات الأساسية لحياة السكان تهرب إلى الخارج لتودع في

حسابات أجنبية فتساهم عوضا عن ذلك في تقوية أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية<sup>(13)</sup>.

نفس الظاهرة تعاني منها مصر فها هو السيد إبراهيم سعد الدين يقول: بأنه ليس خافيا مقدار الأموال المهرية من مصر بواسطة رأسماليين كانوا يمولون نشاطهم من ودائع البنوك و يحولون أموالهم الخاصة إلى الخارج<sup>(14)</sup>.

أما عن الجزائر فتشير بعض الأوساط الإعلامية إلى وجود ملايين من الدولارات في بنوك أجنبية مهرة من الجزائر، وهو ما من شأنه أن يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني، وخاصة أننا نعرف أن هذه الظاهرة يصعب مراقبتها في ظل تكنولوجيا المعلوماتية المتطورة.

#### ج) قوة واحتكار الشركات المتعددة الجنسيات :

لم يكن الحديث عن هذه الشركات العملاقة في السبعينيات ولا في أواخر الثمانينيات بنفس الحدة الموجودة الآن. فمن أكبر الشركات المتعددة الجنسيات سابقا نجد شركة جنرال موتورز، ولم يكن واضحا للعيان تأثير هذه الشركات لكن في حقبة التسعينيات اشدت الحديث عن القوة الرهيبة لها، إذ يذهب البعض إلى القول بأننا سنشهد مرحلة الانتقال من الدولة - الشركة إلى الشركة - الدولة. ويقدم المحللون نموذج شركة دايوو الكورية كتجسيد واضح لهذا التطور، حيث تمثل وحدها أربعة أخماس الناتج الكوري الخام<sup>(15)</sup>.

وقد انتقل عدد هذه الشركات طبقا لتقارير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من بضع شركات في السبعينيات إلى 40 ألف شركة متعددة الجنسيات ويفرغ تبلغ ( 170 ألفا ) تهيمن بشدة على الاقتصاد العالمي<sup>(16)</sup>.

كما تنحصر قوتها أيضا في امتلاك الدول الخمسة الأكثر تقدما لهذه الشركات وهي ( و.م.أ، اليابان، فرنسا، ألمانيا، بريطانيا ) إذ من 200 شركة مرتبة ضمن أكبر الشركات المتعددة الجنسيات نجدها تمتلك 172 شركة<sup>(17)</sup>، وتتضح قوة وتأثير هذه الشركات على قرارات واقتصاديات الدول وحتى سيادتها في الانقلابين الذين قامت بهما هذه الأخيرة على كل من سلطا دور اليندي الرئيس الشيلي الأسبق، و الرئيس الفنزويلي شافيز في السنتين الأخيرتين بعد خلعها من الحكم، لكنه أعيد بقوة الإرادة الشعبية .

ومن الأشياء المميزة لهذه القوة أيضا قوة الاحتكار لبعض المواد التي ساهمت في خلق صعوبات جمة للدول؛ إذ نجدها تسيطر على 50% إلى 60% من الفوسفات المصدر الرئيسي للبلدان النامية، وعلى تجارة 70% إلى 75% من الأرز والموز والمطاط والصفائح والنفط، وعلى تجارة 80 إلى 85% من البوكسيت والشاي والنحاس، وعلى تجارة 85 إلى 90% من الحوت، وعلى تجارة 90 إلى 95% من خام الحديد<sup>(18)</sup>. كل هذه المواد المحتكرة كانت تحدث ضغطا على دول الجنوب.

فقد برزت هذه الشركات في الجزائر خاصة في السنوات الأخيرة وأغلبيتها كانت تعمل في ميدان المحروقات والتتقيب على البترول، خاصة في منطقة حاسي مسعود، مع بروز ثلة أخرى تستثمر في قطاعات فرعية كفروع كوكا كولا وبيبيسي كولا وغيرهما.

وصفوة القول إن المديونية ومؤثراتها الثلاثة (مغالطة الشعوب العربية، تهريب الأموال وتبويضها في الخارج، قوة واحتكار الشركات المتعددة الجنسيات) ترهق دور الدولة في اقتصاد السوق، وتجعل إصلاحاتها الاقتصادية غير فعالة، في ظل ظروف غير مستقرة، وتفتح المجال للهيمنة والسيطرة ونهب ثروات البلاد بدلا من خلق اقتصاد قوي له قدرة التكيف مع الاقتصاد العالمي من جهة، وآخذا بعين الاعتبار الحفاظ على التوازنات الكبرى من جهة ثانية.

❖ **البيروقراطية**: إن نجاح الإصلاحات يكون الجزء الأكبر فيه للإدارة لأنها العمود الفقري للدولة. لكن واقع الإدارة الجزائرية يثبت عكس ذلك، فتعقيد بعض القوانين وإجراءات التسيير الإداري، رغم الجهود المبذولة في ذلك أصبحت من سمات الإدارة في الجزائر انه للأسف الشديد الواقع المعيش وهو ما جعل رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة يقول: إن الدولة في تصميمها الحالي، وفي ما دأبت عليه من تسيير منذ مدة طويلة لا تخدم الأمة البتة، بل تلحق بها الضرر والأذى، إنها بما تتسم به من بيروقراطية تكبح الطاقات وتبديد إمكانيات الجماعة، وتزيد من حدة الاستياء وتولد الفساد والرشوة...<sup>(19)</sup>.



كذلك ما يدل على هذا الوضع السيئ الذي يعاكس التوجه الجديد نحو اقتصاد السوق ذلك التقرير الذي قدمه البنك العالمي والذي عرض فيها الوضعية الكارثية للاقتصاد الجزائري والتي لعبت فيها البيروقراطية الدور الأكبر كالاتي<sup>(20)</sup>:

(1) فقد حددت دراسة البنك العالمي المشاكل التي يواجهها المستثمر في الجزائر خاصة في صعوبة الحصول على القروض البنكية وكلفة هذه القروض وحجم ودور السوق الموازية، والوصول إلى العقار، ثقل الرسوم والضرائب، الشكوك وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، والتغيرات المستمرة في القوانين والتشريعات وتفشي الرشوة.

(2) المؤسسات الجزائرية لم تقرض من البنوك خلال الثلاث سنوات الماضية سوى نسبة 18% ولم تتجاوز بالنسبة للمؤسسات الكبرى 32.8%.

(3) 37,2% من المؤسسات لا تزال تبحث عن العقار ومتوسط الانتظار للحصول عليه يقدر ب: 5 سنوات.

(4) متوسط مدة الجمركة 16 يوما ويمكن أن يصل إلى 35 يوما ومتوسط الحصول على خط هاتفي يقدر ب: 217 يوما، أما متوسط مدة إصلاح خط هاتفي فقد ب: 21 يوما، ولإقامة شبكة كهربائية يتعين انتظار 134 يوما، وللحصول على رخصة سياقة تصل المدة 107 أيام أما مدة إنشاء مؤسسة فقدرت ب: 121 يوما. ومتوسط مدة الحصول على ترخيص إداري مقدر ب: 35 يوما ولتسجيل مؤسسة ما تصل المدة إلى 93 يوما.

لقد استند هذا التقرير على عينة من 562 مؤسسة عمومية وخاصة في تسع ولايات منها العاصمة، قسنطينة، عنابة، غرداية، تلمسان، وورقلة، وفي عشرة قطاعات خارج المحروقات. فضلا عن 54 مستثمرا أجنيا من إسبانيا وإيطاليا وفرنسا إلى جانب الوزارات والإدارة.

كما يعترف رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة بعد توليه الحكم بأن هناك نقائص في القطاع المصرفي الذي هو عمومي في جزئه الأكبر، والذي لم يتكيف بعد مع القواعد والآليات الجديدة لاقتصاد السوق<sup>(21)</sup>، ولعل أزمة بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي BCA مؤخرا تدخل في هذا الإطار.

ولقد كانت البيروقراطية أيضا سببا في تأخير عملية البورصة حيث لاحظنا تشكيل لجنة التحضير للبورصة التي كان من المقرر أن تتطلق في أواخر 1997 لكنها بدأت في أواخر 1999 أي تأخرت بحوالي سنة ونصف على الأقل.

❖ **عدم تقدم السياسات الاستثمارية :** من بين الكوارث الكبرى التي تواجهها الجزائر في تحولها إلى اقتصاد السوق عدم وجود مصادر للتمويل خارج القروض من جهة . واعتماد الدولة على الاستثمار في ميدان المحروقات فقط من جهة ثانية، وكذلك الظرف السياسي غير المستقر الذي عرفته الجزائر في التسعينيات من جهة ثالثة، وما يدل على ذلك تلك النتائج السلبية المسجلة في الميادين الصناعية والفلاحية والتجارية في التقارير المستقاة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذه السنوات.

❖ **ضعف المنتج المحلي :** ما نلاحظه هو عدم الانسجام بين الشركات المتعددة الجنسيات والشركات المحلية من حيث عدم وجود التجانس، خاصة أننا نعرف بأن الدولة تشجع المستثمر الأجنبي أكثر أحيانا من المحلي رغم أن هناك من يرى عكس ذلك، إذ يعتبر "لورانس ب. كينج" أن الاستثمارات الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر لا تؤدي إلى توليد قدر كبير من النمو مثلما تؤدي إليه استثمارات المالكين المحليين، ويرجع ذلك إلى ضعف روابط الشركات الأجنبية بالاقتصاد المحلي ومن ثم يقل تحفيزها للنشاط الاقتصادي الإضافي ودفعها قدرا أقل من الضرائب بسبب أسعار النقل<sup>(22)</sup>.

وما يزيد من ضعف المنتج المحلي أيضا هو غياب الثقافة الإعلامية الاستهلاكية لكل منتج وطني إذ أصبح المواطن الجزائري يعشق كل ما هو مصنوع في الخارج أو مستورد، وبالتالي يفضله عن منتج الوطن حتى ولو كان هذا الأخير أعلى جودة وأقل تكلفة. وكل هذا سببه نقص خبرة وحادثة القطاع الخاص في الجزائر من جهة وغياب التشجيع الحقيقي لمنتجاتنا من جهة ثانية.

❖ **عدم عقلانية الخصخصة :** بتعبير الدكتور صالح صالح فان عملية الخصخصة تمت في ظل غياب تام للشفافية وبسرعة فائقة عن طريق السوق

البيروقراطية بأجهزتها الرسمية التي أنشأت لهذا الغرض... إن مقتضيات الاستعجال في تنفيذ توصيات الصندوق وتفكيك بنية القطاع العام بشكل ارتجالي دفعت الحكومة إلى إصدار مرسوم تنفيذي ليعجل عملية الخصخصة ويتضمن شروطا وامتيازات خاصة بالدفع وبالتسديد ومن بين ما يتضمنه إمكانية تخفيض قيمة الأصول المتنازل عنها بنسبة تصل إلى 25% قد ترتفع إلى 40% وفي حالة الدفع الفوري والنقدي... وهكذا تنتقل من عملية الخصخصة إلى عمليات التنازل عن أملاك الدولة وأصول المجتمع<sup>(23)</sup>.

إن أهم ما يميز الخصخصة في الجزائر هو التسرع من جهة بسبب الإصلاحات الاقتصادية، وعدم الانتقائية من جهة ثانية. وهو ما جعل السيد جلال أمين يقول بعبارة ساخرة<sup>(24)</sup>: أنا أفهم أن شخصا ما يبيع سيارته لأنه تبين أنها لا تعمل بكفاءة أو أن يبيع مصنعه لأنه يصيبه بخسارة، أو مزرعته لأنها لا تغطي تكاليفها. ولكن عندما تجد شخصا يقول فجأة أنه قرر أن يبيع سيارته ومصانعه ومزارعه وتحفه الفنية وكل شيء يملكه فمن المستبعد جدا، أن يكون السبب في هذه الحالة هو أنه أجرى حسابا دقيقا للعائد والنفقات واكتشف أن كل شيء يملكه لا يعمل بكفاءة. الأرجح أن السبب هو أحد أمرين :

إما أنه أفلس، فيريد البيع بأية صورة وفي أسرع وقت حتى ولو كانت أصوله رابحة، أو أن شخصا ما قد استغفله وأقنعه بالبيع لكي يشتري هذه الأصول بأبخس الأثمان. وقد يكون السبب طبعا الأمرين معا :

أنه أفلس وأن شخصا ما قد استغفله، والأرجح أن يكون الشخص الذي استغفله هو الذي سبب إفلاسه .

❖ **تغيب الشعوب :** إن تغيب الشعوب في السياسات الاقتصادية المتخذة وغيرها، كانت ولا زالت سببا جوهريا في صعوبة نجاح السياسات العامة للدول حيث أنه من غير المعقول أن نقر بسياسات اقتصادية أو خطط إنمائية دون الرجوع للمستفيدين منها والحوار معهم حولها، ولقد فشلت الكثير من برامج التنمية نتيجة لافتراض النخب الحاكمة بأنها مؤهلة للتفكير بالنيابة عن الشعوب، لعدم بذلها جهدا لشرح هذه الأهداف وتلقي ملاحظات وأفكار قادة الرأي المتخصصين ورجال الأعمال والنقابات وبقية منظمات المجتمع

المدني. ولقد بينت نتائج التطبيقات العديدة للتجارب التنموية أن الخطط نتجت عن رغبات ذاتية للقائمين على السلطة في العديد من الدول النامية، ولم تأخذ بعين الاعتبار الواقع الديمغرافي والإمكانيات البشرية والمالية في الدول التي طبقت فيها تلك التجارب التنموية<sup>(25)</sup>.

ولعل اعتماد استطلاعات الرأي العام وعمليات سبر الآراء يشكل جزءا من الحل الأمثل لهذه المشاكل.

### III ( مستقبل اقتصاد السوق في الجزائر :

لقد حاولنا في هذه الورقة البسيطة تشخيص أهم الصعوبات التي تقف في وجه التحول نحو اقتصاد السوق في الجزائر ولإنجاحه لا بد من اتباع إجراءات محددة على المستويات الثلاثة الآتية : على المستوى الوطني - المستوى العربي - المستوى الدولي.

#### 1) على المستوى الوطني :

أ ( إن نجاح الأمم والشعوب يكون أساسه العلم والإرادة السياسية الحقيقية والعمل الدؤوب، وقد صدق ما قاله شوان لاي : " إن سياستنا لا تخطئ لأنها علم". وكذلك فالعمل بلا علم لا يكون، والعلم بلا عمل جنون<sup>(26)</sup>.

فإذا أردنا أن نرفع التحدي الحقيقي لتجاوز كل أزماتنا لا بد لنا من الاستثمار في التعليم والبحث العلمي فهو الكفيل بإيجاد حلول لمشاكلنا العديدة خاصة في المجال الاقتصادي، فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد أن أكثر من 90% من بحوث الماجستير في اليابان تتجه نحو إيجاد حلول للمشاكل الصناعية التي تواجهها الشركات في اليابان... فالعلم والبحث العلمي هما المصدران الوحيدان لتحقيق النقلة النوعية، فكثير من الدول التي ليست لها من الإمكانيات ما للوطن العربي بل لبلد عربي واحد تجاوزتنا علميا وتكنولوجيا واقتصاديا ( دول جنوب شرق آسيا )<sup>(27)</sup>.

ب) عدم الاعتماد على تصدير المحروقات فقط، واللجوء إليها دائما ؛ بل لا بد من إنشاء قنوات أخرى وفق استراتيجيات شاملة، يكون للدولة دور أساسي فيها كتشجيع الصادرات الزراعية، ولعل تجربة القطاع الفلاحي في

الجزائر مؤخرا لجديرة بالتشجيع والاهتمام على الأقل لتحقيق الأمن الغذائي على المستوى الوطني ولو في بعض المنتجات.

(ج) بذل جهود لتخفيض المديونية الخارجية سواء على المستوى العربي أو الإفريقي أو مع دول الجنوب، مع ضرورة بعث حيوية فعالة في المؤتمرات الدولية للوصول إلى نتائج ملموسة.

(د) تشجيع الدولة على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالاقتداء بالدول التي نجحت باعتمادها على هذه الإستراتيجية ومحاولة الاستفادة من هذه التجارب وفقا لخصوصيات مجتمعا.

(هـ) وضع استراتيجية إدارية للقضاء على كل العراقيل البيروقراطية وذلك بالتكوين الجيد النظري والتطبيقي للعناصر القيادية ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وكذلك التوعية الإعلامية بمخاطر العراقيل البيروقراطية، مع ضرورة مكافحة الفساد والمساهمة في الجهود الدولية لمحاربه، وهذا حتى لا تشل التنمية الاقتصادية والإدارية والسياسية، لأن الفساد داء خطير ولعل خطورته تجعلنا نقول عكس ما تقدم به العالم السياسي صمويل هنتنغتن؛ أي إنه<sup>(28)</sup> :

من حيث النمو الاقتصادي فإن الشيء الوحيد الأسوأ من مجتمع ذي بيروقراطية جامدة ومركزية أكثر من اللازم وغير شريفة هو مجتمع ذي بيروقراطية جامدة ومركزية أكثر من اللازم ولكنها شريفة.

وعليه فحتى تكون لنا إدارة جيدة تسهل الاستثمار فإنه يجب التقيد بما يلي<sup>(29)</sup> :

- شفافية الحكومة : يجب أن يبقى المواطنون على علم بالقرارات التي تصدرها الدولة ومبرراتها.

- بساطة الإجراءات سواء بالنسبة لموضوعات المالية العامة والاستثمار أو المجالات الأخرى يجب أن تكون الإجراءات الإدارية أبسط ما يمكن، مع تقليل عدد المشاركين فيها إلى أدنى حد ممكن.

- المسؤولية : يجب أن يكون الموظفون العموميون خاضعين للمساءلة ومعاقبتهم عند الضرورة على أي جريمة .

- محاربة الفساد : يعتبر القضاء على هذا البلاء أمرا حتميا لتشجيع المنافسة الصحية ، والقضاء على التكلفة الإضافية وتدعيم كفاءة الإدارة الاقتصادية.

- الحرية الفردية والتعبير الجماعي: يعتبر وجود صحافة حرة ومسؤولة بصفة خاصة أحد الأعمدة المهمة للديمقراطية .

- استقلال النظام القانوني: يجب أن يكون النظام القانوني متحررا من أي ضغط أو تدخل من جانب القوى السياسية أو أية منظمة أخرى لكفالة استقلال ونزاهة القرارات التي يتخذها.

و) الموضوعية والشفافية في الخصخصة والاستفادة من عائداتها، كتوجيهها لحل أزمات أخرى يعاني منها المجتمع من جهة، ومحاولة الاحتفاظ بالعمال كشرط من شروط بيع بعض المؤسسات الاستراتيجية والتي هي محل تكالب المستثمرين خاصة الأجانب، وهذا حتى نقلل من أزمة تسريح العمال من جهة ثانية.

إن تقيدنا بمثل هذه العناصر وإذا ما توفرت الإدارة الحقيقية لذلك يجعلنا نتحدث

مستقبلا عن درجة رفع النمو، والاستقرار في نسب التضخم ورفع احتياطي الصرف في الخزينة العامة للدولة، ورفقي المنتج الوطني وفق معايير الجودة العالمية. والتغلب على أزمة البطالة. ولكن كل الحلول السابقة على المستوى الوطني غير كافية وحدها بل لا بد من العمل والتنسيق الجماعي، أي التكتل لأن العصر هو عصر التكتلات سواء على المستوى العربي أو الإفريقي أو الدولي، لكن مع ضرورة إدراك تحقيق مصالحنا جيدا. فكيف يكون ذلك ؟

(2) على المستوى العربي : حتى تتحدى الدول العربية الدول الأكثر تقدما لا بد لها من التكتل على غرار باقي التكتلات الأخرى، كالاتحاد الأوروبي وتكتل أمريكا الشمالية، وتكتل جنوب شرقي آسيا وغيرها، ولعل التكتل الأقرب بالنسبة للجزائر هو المغاربي. هذا الحلم الذي ظل يراود شعوب المغرب منذ تأسيسه، والذي ظل حبيس الحسابات الضيقة لا بد أن يتداركه قادة الدول المغاربية لأن ما يجمع هذه الدول في تحقيق مكاسب

ومصالح اقتصادية وأخرى مختلفة أكثر مما يفرقها، وعليه فلا بد من التعجيل وبجدية في تحقيق التكامل أو التوحد الاقتصادي ليس فقط على المستوى المغاربي وإنما ليأخذ بعداً آخر آلاً وهو البعد العربي في الوحدة، أو التوحد الاقتصادي العربي والذي يستند على الهوية العربية والانتماء القومي من جهة، وضرورة دعم الأمن القومي العربي من جهة ثانية، والمصلحة الاقتصادية المشتركة<sup>(30)</sup> من جهة ثالثة. والتوحد الاقتصادي يكون وفق المراحل التالية<sup>(31)</sup>:

- المرحلة الأولى : إقامة منطقة للتجارة الحرة، وهي تتضمن الإزالة التدريجية وضمن إطار زمني معين متفق عليه للرسوم الجمركية والداخلية ذات التأثير المماثل والقيود الإدارية والكمية والنقدية على التجارة في السلع التي تنتجها الدول ( وربما التجارة في الخدمات المنتجة من قبلها ) والمنظمة إلى المنطقة المذكورة.

- المرحلة الثانية: وهي الاتحاد الجمركي، ويتضمن بالإضافة إلى تتضمنه منطقة التجارة الحرة الإقامة التدريجية لجدار جمركي موحد للدول الأعضاء تجاه الدول غير الأعضاء، أي أن تصبح مثلاً الرسوم الجمركية التي تطبقها الدول الأعضاء على الاستيراد من الدول غير الأعضاء متساوية .

- المرحلة الثالثة : فهي مرحلة السوق المشتركة، وتتضمن بالإضافة إلى ما يتضمنه الاتحاد الجمركي إطلاق حرية انتقال الأشخاص والرساميل بين الدول الأعضاء كما تتضمن هذه المرحلة إجراء تنسيق في السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء .

- المرحلة الرابعة : وهي مرحلة الوحدة الاقتصادية وتتضمن بالإضافة إلى ما تتضمنه مرحلة السوق المشتركة إنشاء عملة واحدة كوسيلة للتداول بين الدول الأعضاء وتوحيد السياسات والتشريعات الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول.

3) **على المستوى الدولي** : إن الحلول السابقة على المستوى الوطني والعربي قد لا تكفي وحدها ؛ بل أصبح من الضروري الانسجام مع الاقتصاد العالمي والتكيف معه وذلك بواسطة الشراكة الأوروبية. وقد وقعت الجزائر يوم 19 / 12 / 2001 على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي<sup>(32)</sup>. وإذ أن

الشراكة تدرج في سياق السوق العالمية لاقتصاد السوق والتي يسمح بنقلها إلى المستوى المحلي، فإنه لا يتسنى إقامة اقتصاد حر في طور الإنجاز له خصوصيته... إلا بتطبيق النظم المعمول بها عالميا والتي يتضمنها اتفاق الشراكة<sup>(33)</sup>. فعلى سبيل المثال لا الحصر لا بد من تثمين المشاركة الأجنبية عن طريق الخوصصة التي تعضد مصلحة الاقتصاد الوطني فيما يتعلق بحاجته إلى الخبرة في مجال التسيير واستعمال التقنية الحديثة للأسواق الخارجية والخبرات التجارية المرتبطة بها<sup>(34)</sup>.

وبالنسبة لاتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي فقد تضمن عدة محاور من بينها ما يلي :<sup>(35)</sup>

أ) محور سياسي يرتكز على قاعدة من القيم المشتركة ( الديمقراطية، احترام حقوق الإنسان، اقتصاد السوق) وعلى جانب من التعاون في مجالات :

الإرهاب، الحوار والتشاور لتدعيم الأمن والاستقرار في المنطقة، الاندماج المغاربي و التعايش بين الثقافات ثم مكافحة الرشوة...

ب) محور التعاون الاقتصادي المتضمن دعم الجانب الأوروبي للمحيط التنظيمي للمؤسسة، ثمة تسعة عشر (19) مجالا تكتسي طابع الأولوية (التعاون العلمي، البيئية الصناعية وترقية الاستثمارات ومقاييس المصالح المالية ثم النقل...).

إذن لا بد من التحلي بالحكمة في كيفية الاستفادة من الشراكة وذلك وفقا للمواهمة القيمية، إضافة إلى ضرورة تشجيع الاستثمارات مع دول أخرى كالصين واليابان<sup>(36)</sup>.

### الخاتمة:

وكخلاصة لكل ما سبق فان على الجزائر أن تجد رؤية واضحة علمية وعملية خاصة بها لمفهوم اقتصاد السوق يراعي واقعها وإمكانياتها وما يجب أن تتوصل إليه من خلاله وإلا فعليها مواجهة عملية تحول مشوهة - قد تؤدي إلى نتائج معاكسة تماما لما هو مطلوب.

إن حديثنا عن اقتصاد السوق وفقا لخصوصيات مجتمعا قد نجد ضالته



في تجارب الآخرين وذلك بأخذ إيجابيات كل ما ينسجم معنا وترك السلبيات التي قد تكون لها نتائج وخيمة علينا وفي ظل غياب نموذج أمثل يبقى هذا المفهوم دائما بين مؤيد ومعارض، ولا نملك نحن إلا انتقاء التجارب الرائدة التي أحسنت التعامل مع هذا النوع من الاقتصاديات ولربما تجربة ماليزيا، الإمارات من بين التجارب الناجحة في ذلك والجديرة بالاهتمام والتي اعتمدت لتحقيق نجاحها جملة من الحلول المشار إليها سابقا.

### - الهوامش :

- (1) مايكل واتس : ما هو اقتصاد السوق ؟ وكالة الإعلام الأمريكية، يونيو 1992، ص / 2-3.
- (2) غير هارد فيلس : " العولمة مصيدة نفسية "، الصلب العربي، فبراير 1998، ص / 26
- (3) أديب ميرو : " الإصلاحات الاقتصادية والخصخصة " مجلة العمل والتنمية، الصادرة عن المركز العربي للثقافة العالمية، الجزائر، العدد 10، بدون تاريخ، ص 18.
- (4) عمار جفال : " قوى ومؤسسات العولمة : التجليات والاستجابة العربية " المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية، جامعة الجزائر، العدد 1، 2002، ص / 172 - 173.
- (5) عباس النصراوي، برهان الدجاني، وآخرون، القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان 1990، ص / 262.
- (6) " لبنين الجزائر معا "، برنامج المترشح السيد اليمين زروال للانتخابات الرئاسية سنة 1995، ص : 45.
- (7) الهادي خالد، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص / 18.
- (8) محفوظ لعشب، سلسلة القانون الدستوري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997، ص / 39.
- (9) بدون مؤلف، " الملف الإحصائي "، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 1، مركز البحوث والدراسات الإنسانية البصيرة، الجزائر، العدد 1، 1999، ص / 212.
- (10) عبد العزيز شرابي : " أزمة المدبونية الخارجية في المغرب العربي "، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد 3، جوان 1996، ص / 19.
- (11) ريموندو بيكي : " الثغرة الكبرى في نظام السوق الحرة "، مجلة الثقافة العالمية، (ترجمة : سعد زهران)، العدد 101، 2000، ص / 39.
- (12) مرجع نفسه.
- (13) مرجع نفسه، ص / 37.
- (14) عباس النصراوي، برهان الدجاني، وآخرون، مرجع نفسه، ص / 325.
- (15) عمار جفال، مرجع نفسه، ص / 163.
- (16) مرجع سابق، ص / 164.

- (17) مرجع نفسه.
- (18) ضياء مجيد الموسوي، الخصوصية والتصحيحات الهيكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص / 39.
- (19) خطاب ورسائل السيد عبد العزيز بوتفليقة، الجزء الأول، الجزائر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، جوان 2001، ص: 176.
- (20) ص، حفيظ: "البنك العالمي يقدم تشريحا كارثيا للاقتصاد الجزائري"، جريدة الخبر، العدد 3901، 06 أكتوبر 2003، ص / 02.
- (21) خطاب ورسائل السيد عبد العزيز بوتفليقة، مرجع سابق، ص: 61.
- (22) لورانس ب، كينج: "الاستثمار الأجنبي المباشر ومرحلة الانتقال من الاشتراكية إلى الرأسمالية"، مجلة الثقافة العالمية، (ترجمة: شهرة العالم)، العدد 110، فبراير 2000، ص / 94.
- (23) صالح صالح، أوهام وتكاليف الانفتاح الليبرالي والعولمة القسرية، الدار الخلدونية، الجزائر، 1998، ص / 70.
- (24) عباس النصر اوي، برهان الدجاني، وآخرون، مرجع سابق، ص / 316.
- (25) عامر ذياب التميمي: "علاجات التنمية"، مجلة العربي، الكويت، العدد 482، 1999، ص / 41.
- (26) منصور بلربن: "أي مستقبل لعلم السياسة في العالم الإسلامي العربي"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية، مرجع سابق، ص / 212.
- (27) عبد العالي دبله: "العالم العربي وتحديات العولمة"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 3، 2002، ص / 30-31.
- (28) روبرت كليتجارد: "استتصال الفساد" مجلة التمويل والتنمية، المجلد 37، العدد 2، 2000، ص / 2.
- (29) سيني نداي: "دور الإصلاحات المؤسسية" مجلة التمويل والتنمية، المجلد 37، العدد 4، 2001، ص / 18.
- (30) محمد الأطرش: "حول التوحد الاقتصادي العربي والشراكة الأوربية المتوسطة" مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 272، 2001، ص / 80.
- (31) مرجع نفسه، ص / 79-80.
- (32) عبد العزيز بالخادم، "اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي"، محاضرة ألتقت بالمعهد الوطني للتجارة، بن عكنون، الجزائر، 10 فيفري 2002، ص / 05.
- (33) مرجع نفسه، ص / 16.
- (34) صالح صالح، مرجع سابق، ص / 67.
- (35) عبد العزيز بلخادم، مرجع سابق، ص / 17.
- (36) محمد الأطرش، مرجع سابق، ص / 94.